



مديرية شؤون اللاجئين السوريين

التعامل مع أزمة اللجوء السوري في المملكة

■ بتاريخ 2013/1/13م تم استحداث إدارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين لتعنى بمتابعة شؤون اللاجئين السوريين في المخيمات ومع استمرار الازمة السورية وازدياد اعداد اللاجئين خارج المخيمات تقرر بتاريخ 2014/3/27م تعديل مسمى الإدارة وتوسيع اختصاصاتها لتصبح مديرية شؤون اللاجئين السوريين، ويمتد اختصاصها ليشمل جميع اللاجئين السوريين داخل المملكة ولا يقتصر دورها على المخيمات فقط.

■ يعتبر تدفق اللاجئين السوريين إلى المملكة وإدارة شؤونهم ومخيماتهم التحدي الأكبر في هذه التداعيات وما يستلزم ذلك من تقديم لخدمات الرعاية والحماية والإدارة والاعاثة .

■ تتولى مديرية شؤون اللاجئين السوريين منذ استحداثها مهمة رعاية اللاجئين السوريين وتقديم الخدمات الإنسانية لهم في كافة المجالات وتوحيد الجهود المبذولة من قبل الجهات الحكومية والأمنية والمنظمات والجمعيات المحلية والدولية وتنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة.

التعامل مع أزمة اللجوء السوري في المملكة

- تبلغ طول الحدود المشتركة بين الأردن وسوريا (320 كم) في شمال المملكة، فكان من الأسهل على السوريين التدفق إلى الأردن طلباً للجوء.
- منذ بداية الأزمة السورية في عام 2011 بدأ الأشقاء السوريين بالتدفق إلى الأردن وبأعداد كبيرة حيث وصلت أعدادهم ما يقارب (1.377.524).
- يتواجد اللاجئين السوريين في كافة محافظات المملكة ويسكن البعض منهم بمخيمات اللجوء التي تم إنشائها لتوفير الخدمات الإنسانية والاعاثية وخدمات الإيواء وسبل العيش ، والجزء الأكبر يسكن في محافظات المملكة ويتعايشون مع كافة طبقات المجتمع الأردني.

التعامل مع أزمة اللجوء السوري في المملكة

■ رغم قلة الموارد والتحديات الاقتصادية التي تمر بها المملكة ، إلا أنها ما زالت تستقبل اللاجئين السوريين، ولم تغلق حدودها بوجه اللاجئين السوريين.

■ لقد أدى تصاعد وتيرة اللجوء السوري إلى زيادة الطلب على كافة الخدمات المقدمة من الدولة وفي كافة المجالات التعليمية والصحية وسبل العيش والطاقة والمياه والصرف الصحي والبيئة والخدمات البلدية وغيرها من الآثار المباشرة وغير المباشرة على النواحي الاجتماعية والأمنية والسياسية.

واجبات مديرية شؤون اللاجئين السوريين

- استقبال ورعاية اللاجئين السوريين في مخيم الاستقبال الأولي ونقلهم إلى مخيمات التسكين المؤقتة والاستجابة الفورية لقضاياهم وأوضاعهم الإنسانية .
- تقديم جميع أنواع الخدمات الإنسانية للاجئين من حيث الإقامة والسكن ، الطعام والشراب ، الرعاية الصحية الشاملة، التعليم، الإجراءات الأمنية والإدارية والفنية للحفاظ على الأمن والاستقرار، المعاملات الشخصية ، الكفالات الخارجية ، العودة الطوعية ... الخ بالتنسيق مع الشركاء.
- العمل على توفير الحماية والحراسة لمخيمات للاجئين السوريين.
- تنظيم عمل مشاريع الخدمات والمساعدات المقدمة من الدول والحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والوطنية وتوثيقها وتنظيم أعمالها بما يحقق أهدافها الإنسانية .
- إعداد الخطط والاستراتيجيات الأمنية لمعالجة المشاكل والتحديات الناجمة عن التزايد المستمر لأعداد اللاجئين وفق خارطة طريق مرنة وواقعية وتحقق الأهداف المرجوة

واجبات مديرية شؤون اللاجئين السوريين

- التنسيق والمتابعة مع كافة المؤسسات الحكومية والأهلية والأجهزة الأمنية المختلفة لإدامة ومتابعة أوضاع اللاجئين داخل المحافظات والمخيمات وتزويدها بكافة الاحتياجات .
- توثيق وتدقيق وإحصاء حالات اللجوء والتنسيق مع الأجهزة الحكومية والمنظمات الدولية بخصوص ذلك .
- تسهيل إجراء المعاملات القانونية والأمنية والشخصية للاجئين السوريين
- العمل على تقييم الاحتياجات والطلبات المقدمة من اللاجئين السوريين ومعالجتها.
- العمل على إنشاء واستحداث مخيمات جديدة اذا دعت الحاجة الى ذلك بالتعاون مع الشركاء.

واجبات مديرية شؤون اللاجئين السوريين

- فرز وتصنيف الأشخاص المخالفين لقانون اللجوء من خلال اللجان الامنية المشكلة لهذه الغاية.
- متابعة المصابين الذين تم إسعافهم من قبل حرس الحدود إلى المستشفيات ليصار إرسالهم إلى مركز الاستقبال حال تماثلهم للشفاء وعرضهم على اللجنة الامنية وفقاً لقوانين اللجوء.
- اعطاء الوضع القانوني للاجئين السوريين من خلال تسجيلهم داخل المملكة واخذ بصمة العين لهم وإصدار وثيقة خاصة بالجنسية السورية وبالتنسيق مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين .

واجبات مديرية شؤون اللاجئين السوريين

- استقبال طلبات الكفالات والإجازات ومعاملات لم الشمل وعرضها على اللجان المختصة مع مراعاة الاسس والتعليمات التي تم إصدارها لهذه الغاية .
- متابعة الطلبات المقدمة من قبل اللاجئين السوريين الراغبين بالعودة إلى بلدهم والذين لم يتمكنوا من الحصول على لم شمل وسفر إلى بلد ثالث .
- تسهيل مهمة برامج اعادة توطين اللاجئين السوريين إلى بلد ثالث
- متابعة القضايا المرتكبة من قبل اللاجئين السوريين داخل وخارج المخيمات.

إحصاء عام للجالية السورية

إحصائية للجالية السورية (لاجئين وغير لاجئين) (قبل وبعد الأزمة ولغاية 2017/7/19)

ما زالوا داخل المملكة		مغادرة حدودية		دخول مشروع
1.017.986	=	930.614	—	1.948.600
+		+		+
		عودة طوعية		دخول غير مشروع
359.538	=	198.353	—	557.891
=		=		=
1.377.524	=	1.128.717	—	2.506.491

أعداد اللاجئين وغير اللاجئين من الجالية السورية ولغاية 2017/7/19

إقامة عادية		اللاجئون		الجالية السورية
715.764	=	661.760	-	1.377.524

مخيمات اللاجئين السوريين

يشكل عدد اللاجئين السوريين داخل المخيمات ما نسبته 21.3% من مجموع اللاجئين السوريين و 10.2% من اجمالي عدد السوريين في المملكة

أعداد اللاجئين السوريين داخل المخيمات

2017/7/19

الموجود	الطاقة الاستيعابية	تاريخ الافتتاح	المخيم
80.245	130.000	2012/7/29	الزعتري
6948	130.000	2014/4/30	الأزرق
501	12.000	2013/4/10	مريجيبيد الفهود
53368	450	2012/7/27	الحديقة
141.062	272.450	المجموع	

التحديات الادارية والتنظيمية

التحديات الإدارية والتنظيمية

- سوء التنظيم والتخطيط للمخيمات في بداية الازمة (الزعتري - القرب من التجمعات السكنية ، عدم مراعاة البنى التحتية كالمياه ، الصرف الصحي ، عشوائية البناء والتنظيم كأسواق التجارية ، السيطرة الامنية وعدم وجود خطط للتعامل مع حالات الطوارئ الخ.
- دخول اللاجئين الى الاراضي الاردنية بأعداد كبيرة مع بداية الازمة وما نتج عنه من سوء تنظيم هذه العمليات كالاحتفاظ بوثائق اللاجئين السوريين وسوء الحفظ وعدم وجود قاعدة بيانات او سجلات وقيود موثقة.

التحديات الإدارية والتنظيمية

- عشوائية الاسواق التجارية في مخيم الزعتري.
- التحديات المتعلقة بعدم توثيق حالات الزواج والطلاق .
- التحديات المتعلقة بزواج القاصرات .
- التحديات المتعلقة بإصدار الوثائق القانونية للمواليد الجدد (شهادات الوفاة ، الميلادالخ).

التحديات الإدارية والتنظيمية

- التعامل مع الموروث الاجتماعي والأمني للاجئين السوريين (التعليم وعمالة الأطفال ، عدم الثقة في التعامل مع الأجهزة الأمنية، الشرطة المجتمعية) .
- عشوائية تقديم المساعدات وعدم وجود آلية ومرجعية (كوبونات ، سوق سوداء ، بطاقات ممغنطة) .
- عدم وجود قاعدة بيانات موثقة للاجئين السوريين تمكن من متابعتهم وحصر أماكن وجودهم وتتبعهم .

التحديات في مجال التعليم

أعداد الطلبة السوريين المسجلين في المدارس الحكومية في المملكة

العام الدراسي	أعداد الطلبة
2014 - 2013	121882 طالب وطالبة
2015 - 2014	140559 طالب وطالبة
2016 - 2015	143542 طالب وطالبة
2017 - 2016	124043 طالب وطالبة

التحديات التي تواجه قطاع التعليم

1. زيادة اعداد الطلبة في المدارس.
2. نقص الكوادر (المعلمين والإداريين).
3. العمل بنظام الشفتين في أكثر من مئة مدرسة حكومية.
4. نقص في عدد المدارس ونقص في البنى التحتية للمدارس الموجودة.
5. الاختلاف في الثقافة العامة بين التلاميذ واختلاف المناهج التعليمية.
6. نتيجة لزيادة عدد الطلبة فأن ذلك أدى إلى زيادة الطلب لإنشاء مدارس جديدة لاستيعاب هذه الاعداد.

خدمات الرعاية الصحية

تقدر تكاليف الرعاية الصحية للاجئين السوريين بحوالي (253) مليون دينار اردني في العام الواحد
حسب تقديرات وزارة الصحة

التحديات في المجال الصحي في التعامل مع اللاجئين السوريين

- زيادة نسبة الإشغال في المستشفيات وازدياد عدد الجرحى وما يترتب على ذلك من عبء في تقديم الخدمات العلاجية وزيادة نسب صرف المستهلكات الطبية وغير الطبية بنسبه تزيد عن 30%.
- زيادة الضغط على الاجهزة الطبية مما يؤدي إلى استهلاكها وقصر عمرها التشغيلي.
- زيادة نسبة استهلاك العلاجات.
- زيادة العبء على الكادر البشري.
- ظهور بعض الامراض بين اللاجئين التي ادت الى القيام بحملات تطعيم متعددة وبكلفه ماديه مرتفعة وبجهد بشري عالي.
- الحاجة الى تنشيط عمليه الرصد الوبائي للأمراض بشكل مستمر.
- العبء المترتب على مكافحه بعض الامراض السارية ومتابعتها .

التحديات في المجال الصحي في التعامل مع اللاجئين السوريين

- ازدياد مشاكل الصحة العامة (مشاكل المياه وفحصها ومراقبتها بشكل مستمر ، النفايات الطبية وعمليات الاتلاف المكلفة، مراقبة الغذاء وطرق نقله وتخزينه وتقديمه).
- العبء المترتب على تقديم الخدمات الوقائية لطلاب المدارس وتطعيمهم عن طريق الصحة المدرسية.
- متابعه ومراقبه تقديم خدمات الأمومة والطفولة ورعاية الأم الحامل ومتابعتها وإجراء عمليات الولادة خصوصا أن معدلات الولادة بين اللاجئين السوريين أعلى منها بين المواطنين .
- ظهور تجمعات عشوائية للاجئين خارج مخيمات اللجوء وبمختلف المناطق مما يخلق صعوبة في تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والإجراءات الوقائية .

قطاع الامن

التحديات في قطاع الامن

- حماية الحدود.
- صعوبة التدقيق الأمني للقادمين بطريقة غير مشروعة وذلك يعود لعدم وجود وثائق ثبوتية الأمر الذي يوفر ملاذاً آمناً للمطلوبين دولياً للفرار من وجه العدالة وممارسة أنشطتهم الإجرامية.
- زيادة عمليات التهريب من الجانب السوري وبكافة أنواعه مثل الأسلحة والمخدرات والآثار والمواشي مما يشكل عبء على الأجهزة الأمنية المختصة ودائرة الجمارك العامة.
- ارتفاع قضايا تزوير الوثائق وخاصة جوازات السفر.
- ارتفاع عدد الجرائم ونوعيتها نتيجة لازدياد أعداد السوريين في المملكة وطول مدة اقامتهم .
- التخوف من وجود خلايا ارهابية بين السوريين الموجودين في المملكة.
- الحاجة إلى جهود أمنية كبيره وزيادة عدد الكوادر العاملة في المجالات الامنية.

قطاع العمل والعمال

التحديات في قطاع العمل والعمال

- زيادة اعداد العمالة السورية وانخفاض فرص العمل المتاحة للعمالة المحلية .
- ازدياد حجم الاقتصاد غير المنظم في سوق العمل الأردني .
- ازدياد حجم البطالة وتدني معدلات الاجور.
- تراجع المساعدات الإنسانية مما أدى إلى ازدياد حاجة اللاجئين السوريين إلى العمل من اجل الإنفاق على احتياجاتهم الأساسية.
- الحاجة إلى توفير مشاريع مستدامة للمجتمعات المحلية المضيفة للاجئين السوريين تسعى إلى تعزيز التنمية المحلية وتهدف إلى صمود هذه المجتمعات أمام أزمة اللجوء السوري .
- تعزيز خلق فرص عمل لائق للاجئين السوريين والمواطنين في المجتمعات المضيفة للعيش بكرامة والمحافظة على الأمن الوطني من خلال المساواة في الحصول على فرص العمل والمحافظة على التعايش المجتمعي السلمي .
- التعاون مع المنظمات العالمية للحد من ظاهرة عمالة الأطفال ومن خلال مراكز الدعم الاجتماعي والتعليمي لأعاده تأهيل هذه العمالة ودمجها في المجتمع.

الآثار والتحديات الاقتصادية

الاثار والتحديات الاقتصادية

- تأثر الاقتصاد الأردني بالعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق لفترة طويلة.
- تأثر الاقتصاد الأردني بسبب إغلاق طريق التجارة الدولي ما بين الأردن ودول الخليج العربي من ناحية وما بين سوريا وتركيا ودول الاتحاد الأوروبي من ناحية أخرى.
- ازدياد حجم الدعم الموجه من الدولة الأردنية لبعض السلع والمواد الأساسية (السكر، الرز، الطحين، الغاز، المياه، الكهرباء ... وغيرها).

الآثار والتحديات الاجتماعية

التحديات والآثار الاجتماعية

- زواج الأردنيين من السوريات وزيادة نسبة العنوسة بين الاردنيات .
- ارتفاع الإيجارات بشكل كبير حيث تضاعفت في كافة المحافظات ووصلت الى ثلاثة أضعاف في محافظات الشمال .
- زيادة نسبة الانشاءات وتوسعة المساكن والمخيمات العشوائية وما لذلك من اثر على خدمات البنية التحتية خاصة في الوحدات التي تم انشاؤها خارج التنظيم في مناطق جديدة لا تتوفر فيها خدمات البنية التحتية .
- انتشار ما يسمى بزواج القاصرات.
- انتشار أعداد كبيرة من المتسولين السوريين وبالأخص النساء والأطفال.
- عدم توثيق عقود الزواج لدى المحاكم الشرعية مما يؤثر على انتشار مواليد جدد غير مسجلين لدى الدوائر المختصة .
- التحديات المتعلقة بفئة عديمي الجنسية.

الخاتمة

الخاتمة

- ساندت المنظمات الوطنية والدولية الحكومة الاردنية في الاستجابة لهذه الازمة ، الا انه ورغم ذلك فهناك اقرار متنام بان التمويل الحالي لضرورات العيش الانسانية ووضع البرامج المتعلقة بذلك ليس مستداماً او كافياً .
- ينبغي استكمال المساندة بنهج موجه بشكل اكبر نحو التنمية من اجل تعزيز القدرة الوطنية على التكيف مع الازمة والحفاظ على مستوى الخدمات المقدمة وجودتها .
- لا بد للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية العمل على خلق مشاريع واستثمارات طويلة الأجل لدعم صمود الأفراد والمجتمعات المضيفة والمجتمع ككل مع الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي
- الأزمة السورية تعتبر أكثر عمقا من مواضيع (الإغاثة والاحتياجات) فالمملكة بحاجة إلى "تطوير" جميع القطاعات التي تستضيف اللاجئين السوريين فالتدخلات الإنمائية طويلة الأجل تهدف إلى تحقيق الاستقرار وانتعاش الاقتصاد وبناء القدرة على تكيف المجتمعات الأردنية المضيفة وذلك للمساعدة على الصمود في وجه آثار الأزمة السورية.
- حث المجتمع الدولي والدول المانحة والمنظمات الأممية على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المجتمعات المضيفة وتوسيع نطاق الاستجابة.

شكراً لحسن استماعكم